المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

وزارة الإقتصاد و المالية
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵣⵔⴼⵜ

مشروع قانون المالية لسنة 2015

تقرير حول المقاصة

http://www.finances.gov.ma
شارع محمد الخامس، الحي الإداري، الرباط – المغرب
الهاتف : 01 72 67 537 (0) (00212) الفاكس : 30 75 67 537 (0) (00212)

الفهرس

مقدمة 1

تذكير بأهم المحطات التاريخية للمقاصة 2

الفصل الأول: نظام مقايسة أسعار بعض المحروقات 7

1. ظرف و أسس تطبيق نظام المقايسة 7
2. آليات نظام المقايسة 8
3. تطور نظام المقايسة خلال سنة 2014 9

الفصل الثاني: تطور محددات المقاصة للمحروقات و غاز البوطان 12

1. أسعار المواد النفطية في السوق العالمية 12
2. تطور الدعم الأحادي 14
3. تطور استهلاك المواد النفطية 16
4. تطور نفقات المقاصة 17

الفصل الثالث : تطور محددات المقاصة لقطاع السكر 20

1. أسعار السكر الخام في السوق الدولية 20
2. تطور استهلاك مادة السكر 21
3. تطور واردات السكر الخام 22
4. معدل تغطية الاستهلاك الوطني من السكر بالإنتاج المحلي 23
5. تطور نفقات المقاصة 24

الفصل الرابع : تطور محددات المقاصة لدقيق القمح اللين 27

1. أسعار القمح اللين في السوق الدولية 27
2. الإنتاج الوطني من القمح اللين 28
3. استيراد القمح اللين 29
4. تطور الكميات المسحوقة من القمح اللين على مستوى المطاحن الصناعية 30
5. تطور نفقات المقاصة 30

الفصل الخامس : وضع المقاصة خلال سنة 2014 و توقعات سنة 2015 34

1. وضع المقاصة خلال سنة 2014 34
2. توقعات المقاصة خلال سنة 2015 36

خاتمة 36

مقدمة

يندرج نظام مقايسة أسعار المحروقات خلال سنتي 2013 و 2014 في إطار مشروع الإصلاح التدريجي للمقاصة، حيث يمكن من التحكم في نفقات دعم المواد النفطية في حدود الاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية، و ذلك للحد من تأثير تقلبات السوق الدولية على ميزانية الدولة، و تجنب اللجوء إلى فتح اعتمادات إضافية خلال السنة، الشيء الذي ينعكس آثاره سلبا على الاستثمارات و النمو الاقتصادي و الشغل، موازاة مع ذلك، يمنح نظام المقايسة للمستهلكين إمكانية الاستفادة من انخفاض الأسعار في السوق الدولية.

و لقد شهد نظام المقايسة برسم سنة 2014 بعض الإجراءات من أهمها حذف الدعم الموجه للبنزين، و الفيول رقم 2، و الفيول المخصص لإنتاج الكهرباء، و الخفض التدريجي للدعم الموجه للغزوال. و مع ذلك، تستمر الدولة في دعم جزئي لسعر الغزوال و تتحمل جميع تقلبات الأسعار بالنسبة لغاز البوطان و الغازوال الموجه للصيد الساحلي و السكر بما يفوق 31 مليار درهم. كما تستمر الدولة في دعم الدقيق الوطني للقمح اللين و القمح الموجه لإنتاج الدقيق الحر بمبلغ يناهز 2,5 مليار درهم.

و بالتالي فمواصلة الإصلاح التدريجي للمقاصة يندرج من بين الأوراش الأساسية لقانون المالية 2015، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من جهة، و الحفاظ على التوازنات المالية من جهة أخرى، و ذلك لتعزيز إمكانيات الاستثمار.

وموازاة مع الإصلاح التدريجي للمقاصة، فقد تم اعتماد عدة إجراءات مصاحبة تهم على الخصوص وضع آلية تعاقدية لمساندة قطاع النقل تتلاءم مع خاصيات ونوعية كل متدخل على حدة و منح مساهمة مباشرة للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب وذلك بعد حذف الدعم الموجه للفيول المخصص لإنتاج الكهرباء و اللجوء لأدوات السوق المالية من أجل تحديد سقف ارتفاع ثمن الغزوال في مستويات مقبولة اجتماعيا، وكذلك تشجيع استعمال الطاقة الشمسية في القطاع الفلاحي في إطار مشاريع الاقتصاد في مياه السقي.

تذكير بأهم المحطات التاريخية للمقاصة

1. المواد النفطية

سنة 1995: إنشاء نظام مقايسة أسعار المواد النفطية السائلة (بنزين، غازوال، فيول) بأسعارها في السوق العالمية مع حصر الدعم لفائدة غاز البوطان. و قد تمت مصاحبة هذا النظام ب:

- نقل رسوم الاستيراد على النفط الخام إلى المنتجات البترولية المكررة حيث فرضت على كل منتج ضريبة داخلية على الاستهلاك المحلي وضريبة على القيمة المضافة ب7%؛
- تحديد الأسعار عند التكرير و مراجعة شهرية لأسعار البيع الناتجة عنها على أساس مقايستها بأسعار سوق روتردام، و ذلك وفقا لعناصر بنية أسعار المواد النفطية؛
- الإعفاء من الضريبة الداخلية على الاستهلاك والضريبة على القيمة المضافة بالنسبة لبعض القطاعات (الصيد البحري، و النقل الجوي و النقل البحري و قطاع الكهرباء).

سنة 2000: توقيف العمل بنظام مقايسة أسعار المواد النفطية نظرا لحدة ارتفاعها، حيث تحمل صندوق الموازنة فارق السعر بين السوق العالمية و السوق الداخلية.

سنة 2002: مراجعة بنية أسعار المواد النفطية من أجل تبسيطها وتخفيض نسبة ملائمة المصفاة الوطنية من 6,5% إلى 2,5% من كلفة الاستيراد على أساس مردودها في تكرير النفط الخام و المتميز بفائض انتاج مادة الفيول و عجز من مادة الغاز وال.

سنة 2004: العكس الجزئي لتقلبات الأسعار العالمية للمواد النفطية على الأسعار الداخلية. خلال الفترة 2004-2012، سجلت الزيادة في أسعار هذه المواد +2,4 درهم للتر بالنسبة للغازوال، + 3,13 درهم بالنسبة للبنزين، و +2,59 درهم للكيلوغرام بالنسبة للفيول.

سنة 2009: في إطار عصرنة المصفاة الوطنية، تمت مراجعة بنية الأسعار بمقايسة كلفة الشحن، تقليص بعض عناصر التكلفة و حذف نسبة الملائمة لصالح تعويض جزافي لدعم تطوير و عصرنة قدرات التخزين. للإشارة، فقد مكن تثبيت التعويض عن التخزين في مستوى جزافي من الحد من تأثير ارتفاع أسعار المواد النفطية على الأسعار عند التكرير.

سنة 2010: مراجعة الضريبة على القيمة المضافة من 7 إلى 10% بكلفة سنوية تناهز 2 مليار درهم تحملتها ميزانية الدولة.

سنة 2013 : تفعيل نظام المقايسة لأسعار البنزين، و الغازوال و الفيول رقم 2 ابتداء من 16 شتنبر 2013، مع تثبيت نسبة الدعم الموجه على التوالي في: 0,80 درهم للتر، 2,6 درهم للتر و 930 درهم للطن.

سنة 2014 : بموجب قرار رئيس الحكومة رقم 3-01-14، و القرار المتمم له رقم 3-208-14 ، و القرار المشترك رقم 31-14 للوزراء المكلفين بالمالية و الطاقة، و الشؤون العامة، تمثلت مواصلة نظام المقايسة عبر الإجراءات التالية:

- مقايسة كلية للبنزين و الفيول رقم 2 حيث لم يعد أي دعم موجه لهتين المادتين ابتداء من فاتح فبراير 2014.

- تخفيض تدريجي للدعم الموجه للغازوال برسم سنة 2014 على أساس مستويات الدعم التالية: 2,15 درهم للتر في يناير، 1,70 درهم للتر في أبريل، 1,25 درهم للتر في يوليو، و 0,80 درهم للتر في أكتوبر.

- مقايسة كلية للفيول المخصص لإنتاج الكهرباء ابتداء من فاتح يونيو 2014 ، حيث تم تعويض الدعم الموجه لهذه المادة بدعم جزافي لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب ، و ذلك في إطار العقد برنامج الموقع بين الدولة و المكتب خلال سنة 2014.

2. مادة السكر

سنة 1996: تحرير واردات السكر الخام و السكر المكرر مع اتخاذ الإجراءات التالية:

- منح دعم جزافي لاستهلاك السكر المكرر يبلغ 2000 درهم للطن دون احتساب الرسوم. و قد انتقل هذا الدعم ابتداء من سنة 2013 الى 2661 درهم للطن دون احتساب الرسوم، نتيجة اعادة تقييم أسعار الزراعات السكرية .

- حماية الإنتاج المحلي، حيث تخضع واردات السكر الخام و السكر المكرر (المسحوق والمقطع) للرسوم الجمركية المحددة على التوالي في 35 ٪ و 42 ٪ و 47 ٪ من ثمن التكلفة والشحن. و تعتبر التسعيرة الجمركية المطبقة على السكر أداة لحماية الإنتاج المحلي من خلال السعر المستهدف المحدد حاليا في 5335 درهم للطن بالسنبة للسكر الخام . اما بالنسبة للضريبة على القيمة المضافة، فان السكر المكرر يخضع لضريبة مخفضة بنسبة 7٪ .

سنة 1999 : استرجاع الاعانة الجزافية من بعض الصناعات الغير المخصصة للتصدير مثل الحلويات و قطاع المشروبات الغازية و غير الغازية . وفي سنة 2007، و قصد الحفاظ على القدرة التنافسية لبعض الصناعات الوطنية، تم التخلي عن هذا الاسترجاع باستثناء قطاع صناعة المشروبات الغازية و غير الغازية.

سنة 2006 : نظرا لارتفاع أسعار السكر الخام في الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة ، استفادت الواردات من السكر الخام منذ سنة 2006 من منحة إضافية في حال تجاوز السعر المستهدف (مع الحفاظ على التسعيرة الجمركية في حدود 35 ٪ من ثمن التكلفة والشحن).

سنة 2010: استرجاع الدعم عن السكر المخصص للتصدير. حيث يتم القيام بخصم جزافي يعادل الاعانات المقدمة لكل طن من السكر المصدر في كل أشكاله (القالب ، قطع ، ومسحوق).

سنة 2012 : الرفع من سعر الشمندر و قصب السكر على التوالي ب +45 و +25 درهم للطن و ذلك عبر الزيادة **في** الدعم المخصص للسكر المكرر من 2140 إلى 2531 درهم للطن (باحتساب جميع الرسوم)، مع رفع السعر المستهدف من 4700 إلى 5051 درهم للطن.

سنة 2013 : الرفع من سعر الشمندر و قصب السكر على التوالي ب +35 و +25 درهم للطن و ذلك عبر الزيادة في الدعم المخصص للسكر المكرر من 2531 إلى 2847 درهم للطن (باحتساب جميع الرسوم)، مع رفع السعر المستهدف من 5051 إلى 5335 درهم للطن.

3. القمح اللين و الدقيق

سنة 1988 : حصر الدعم الموجه للدقيق الوطني للقمح اللين في حصيص محدد في 10 مليون قنطار؛

سنة 1996: تحرير واردات القمح اللين مع وضع تسعيرة على الواردات لحماية الإنتاج المحلي من خلال تحديد السعر المستهدف عند الميناء في حدود 260 درهم للقنطار؛

سنة 2006: تعميم الدعم عند تسويق المحصول المحلي لفائدة الكميات المجمعة لدى المخزنين و المطاحن الصناعية. حيث تتحمل الدولة الفارق بين السعر المرجعي لشراء الانتاج المحلي للقمح اللين و الثمن المستهدف عند المطحنة؛

سنة 2007: نظرا لارتفاع أسعار القمح في السوق الدولية في السنوات الأخيرة، تستفيد الواردات من القمح اللين الموجه لإنتاج الدقيق من تعويض جزافي عند الاستيراد في حال تجاوز السعر المستهدف؛

سنة 2008 : تم تقليص و إعادة توزيع حصيص الدقيق المدعم مع استثناء الأقاليم الجنوبية و المناطق المعزولة و المندرجة في إطار برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والجماعات القروية، و ذلك على أساس نسبة الفقر و لهذه الغاية, تم اتباع الطريقة التالية:

- تحسين استهداف الفئات المستحقة لهذا الدعم على أساس خريطة الفقر في مجال توزيع الحصيص.
- تعزيز مراقبة إنتاج و توزيع الدقيق المدعم.

سنة 2013: تخفيض الحصيص للدقيق الوطني من القمح اللين إلى 8,5 مليون قنطار ابتداء من الأسدس الثاني لسنة 2013. ويقتصر هذا الإجراء على الحصيص المتعلق بالمناطق الحضرية التي تسجل معدل الفقر أقل من 10٪.

الفصل الأول

نظام مقايسة أسعار بعض المحروقات

الفصل الأول: نظام مقايسة أسعار بعض المحروقات

1. ظرف و أسس تطبيق نظام المقايسة

إن نظام المقاصة المتبع إلى حدود شتنبر2013 كان يعرض الاقتصاد الوطني إلى كل تقلبات الأسعار العالمية للمواد النفطية، مؤديا بالخصوص إلى تفاقم العجز المالي و الاقتطاعات من ميزانية الاستثمار و اللجوء للمديونية.

هذا وقد بلغت نفقات المقاصة ما يناهز 56 مليار درهم برسم سنة 2012 و 42,5 مليار درهم برسم سنة 2013، أي حوالي نصف كتلة الأجور، و التي تتسبب في تفاقم العجز المالي رغم مراجعة أسعار المحروقات خلال السنوات الأخيرة.

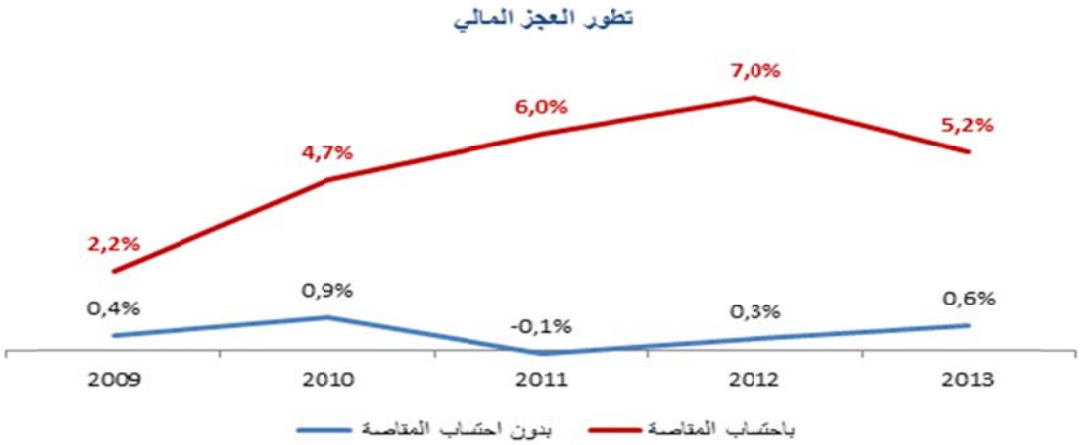

و في هذا الصدد، و من أجل تخفيف أعباء تقلبات السوق الدولية على ميزانية الدولة مع الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، تم اعتماد نظام المقايسة بتاريخ 16 شتنبر 2013 و الذي يرتكز على المبادئ التالية:

- اعتماد منهج تدريجي و جزئي في إصلاح المقاصة.
- التحكم في نفقات دعم بعض المواد النفطية في حدود الاعتمادات المرصودة و ذلك لتجنب تفاقم العجز المالي و تقليص المديونية و الاقتطاعات من ميزانية الاستثمار.
- مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين عبر:

  - تحمل كامل للدعم الموجه لغاز البوطان و ذلك لتثبيت كلفة الطاقة المستهلكة بالمنازل لفائدة جميع الفئات الاجتماعية.

- اتخاذ إجراء ات متفق عليها لفائدة قطاع النقل موازاة مع اعتماد نظام مقايسة سعر الغازوال لتثبيت أسعار النقل العمومي.

- دعم أسعار الكهرباء عبر مساهمة مالية للمكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب موازاة مع رفع دعم الفيول المخصص لإنتاج الكهرباء، و ذلك لإبقاء هذه الأسعار في مستويات مقبولة.

- اللجوء إن اقتضى الحال إلى آليات تغطية المخاطر لتسقيف سعر الغازوال في مستوى مقبول.

2. آليات نظام المقايسة

بموجب قرار رئيس الحكومة رقم 3-69-13، و من أجل تقليص آثار تقلبات الأسعار النفطية على نفقات المقاصة، تم اعتماد نظام المقايسة بتاريخ 16 سبتمبر 2013 على أسعار البنزين و الغازوال و الفيول رقم 2. و يعتمد هذا النظام على حصر الدعم الموجه لهذه المحروقات في المستويات المحددة برسم قانون المالية، مع عكس الفارق الناتج عن تقلبات الأسعار العالمية على الأثمان الداخلية، سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

و قد حددت مستويات الدعم برسم سنة 2013 في 2,6 درهم للتر بالنسبة للغازوال، 0,8 درهم للتر بالنسبة للبنزين، و 930 درهم للطن بالنسبة للفيول رقم 2.

و قد تمت مراجعة أسعار هذه المحروقات في اليوم 16 من كل شهر، على أساس معدلات الأسعار و سعر صرف الدولار للفترة الممتدة من 13 من الشهر M-2 إلى 12 من الشهر M، وفقا لمقتضيات القرار رقم 3-69-13. كما يجدر التذكير أن مراجعة الأسعار تمت كلما فاق وقع التغيرات على سعر البيع 2,5%.

و يستمد هذا النظام طابعه "الجزئي" من مواصلة الدعم المخصص لهذه المواد، و اعتماد فترة طويلة لتحديد مستوى الأسعار العالمية التي ستحدد ثمن البيع الداخلي.

في سنة 2014، و بموجب قرار رئيس الحكومة رقم 3-01-14، و القرار المتمم له رقم 3-208-14 ، و القرار المشترك رقم 31-14 للوزراء المكلفين بالمالية و الطاقة، و الشؤون العامة، فإن مواصلة نظام المقايسة تواصلت حسب الإجراءات التالية:

- مقايسة كلية للبنزين و الفيول رقم 2 حيث لم يعد أي دعم موجه لهاتين المادتين ابتداء من فاتح فبراير 2014.

- و تتم مراجعة أسعار البنزين و الفيول رقم 2 في الأول و السادس عشر من كل شهر، على أساس معدل الأسعار الدولية الموافقة للخمسة عشر يوما التي تسبق مراجعة الأسعار، كما ورد في القرار رقم 3-208-14، حيث تعكس جميع التغيرات الناتجة على الأسعار الداخلية، سواء بالارتفاع أو الانخفاض.

- تخفيض تدريجي للدعم الموجه للغازوال على أساس المستويات المحددة بالقرار رقم 14-31 كالتالي: 2,15 درهم للتر في يناير، 1,70 درهم للتر في أبريل، 1,25 درهم للتر في يوليو، و 0,80 درهم للتر في أكتوبر من سنة 2014.

- و تتم مراجعة سعر الغازوال في السادس عشر من كل شهر على أساس معدلات الأسعار الدولية الموافقة لشهرين قبل تاريخ المراجعة، و باعتبار مستويات الدعم المحددة أعلاه، و ذلك كلما فاق وقع التغييرات على سعر البيع الداخلي +/- 2,5%.

- مقايسة كلية للفيول المخصص لإنتاج الكهرباء ابتداء من فاتح يونيو2014 ، حيث تم تعويض الدعم الموجه للفيول الكهربائي بدعم جزافي لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، و ذلك لمواكبته في تحقيق مخططات الاستثمار الهادفة إلى استعمال طاقات أقل كلفة وأكثر مردودية.

3. تطور نظام المقايسة خلال سنة 2014

على إثر تطبيق نظام المقايسة، عرفت الأسعار الداخلية للمحروقات التطورات التالية:

	فاتح يناير 2014	16 اكتوبر 2014	الفرق	%	الحد الادنى	الحد الاقصى
البنزين بالدرهم للتر	12,02	12,80	+0,78	+6%	12,02	13,68
الغازوال بالدرهم للتر	8,54	9,69	+1,15	+13%	8,54	9,69
الفيول رقم 2 بالدرهم للطن	4 944,42	5653,44	+709,02	+14%	4 944,42	6 095,46
الفيول رقم 2 الكهربائي بالدرهم للطن	2 384,83	5451,89	+3067,06	+129%	2 384,83	5 893,92
الفيول الخاص بالدرهم للطن	2 600,92	6114,92	+3514,00	+135%	2 600,92	7 323,43

عرفت أسعار بيع البنزين و الغازوال و الفيول رقم 2 ارتفاعات تبلغ 6%، 13% و 14% على التوالي مقارنة مع أسعار فاتح يناير 2014.

و قد سجل سعر البنزين أربع انخفاضات متتالية خلال الفترة الممتدة من 16 يوليو إلى15 شتنبر 2014، حيث عرفت أسعار البنزين و الفيول رقم 2 إجماليا تسع انخفاضات و عشر ارتفاعات منذ فاتح فبراير 2014. أما بالنسبة لفيول الكهرباء، فقد سجل أربع انخفاضات متتالية في الفترة الممتدة من 16 يوليو إلى15 شتنبر 2014 ، مسجلا سبع انخفاضات و ثلاث ارتفاعات منذ فاتح يونيو 2014 .

أما فيما يخص الغازوال، فان قرار رئيس الحكومة الذي يقضي بمقايسة أسعار المحروقات لسنة 2014 ينص على خفض دعم هذه المادة ب 45 سنتيم للتر بتاريخ 16 اكتوبر 2014 بعكسها على سعر البيع. إلا أنه في ظل انخفاض الأسعار في السوق الدولية فإن سعر بيع الغازوال لم يعرف أي تغيير خلال هذا التاريخ.

أما فيما يخص الفيول رقم 2 و الفيول الخاص الموجهين لإنتاج الكهرباء، فقد عرفت أسعارهما ارتفاعات ناهزت 129% و 135% بالنسبة لسعرهما الأصلي نتيجة رفع الدعم المخصص لهاتين المادتين. و قد تم تعويض هذا الدعم بمنحة جزافية سنوية لفائدة المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب تناهز 4,8 مليار درهم سنويا، أي 2.823 مليون درهم برسم الفترة يونيو دجنبر 2014.

	2014	2015	2016	2017	المجموع
الدعم الموجه لمادة الفيول المخصص لإنتاج الكهرباء (مليون درهم)	**2 823**	**4 797**	**4 771**	**1 559**	**13 947**

الفصل الثاني

تطور محددات المقاصة للمحروقات و غاز البوطان

الفصل الثاني: تطور محددات المقاصة للمحروقات و غاز البوطان

1. أسعار المواد النفطية في السوق العالمية

سجل السعر المتوسط للنفط الخام 106,6 دولار للبرميل خلال الفترة يناير-شتنبر2014، مقابل 108,6 دولار للبرميل خلال نفس الفترة من السنة الماضية، مصحوبا بتذبذبات أقل حدة (بمعامل التغير 2,8% مقابل 5% للسنة الماضية). و من جهة أخرى، تجدر الملاحظة أن سعر النفط الخام عرف تطورا موسميا طرديا بالنسبة للسنة الماضية حيث سجل السعر المتوسط 98 دولار للبرميل خلال شهر سبتمبر 2014 مقابل 112 دولار للبرميل لسبتمبر 2013.

تطور سعر النفط الخام في 2013 و 2014 (دولار للبرميل)

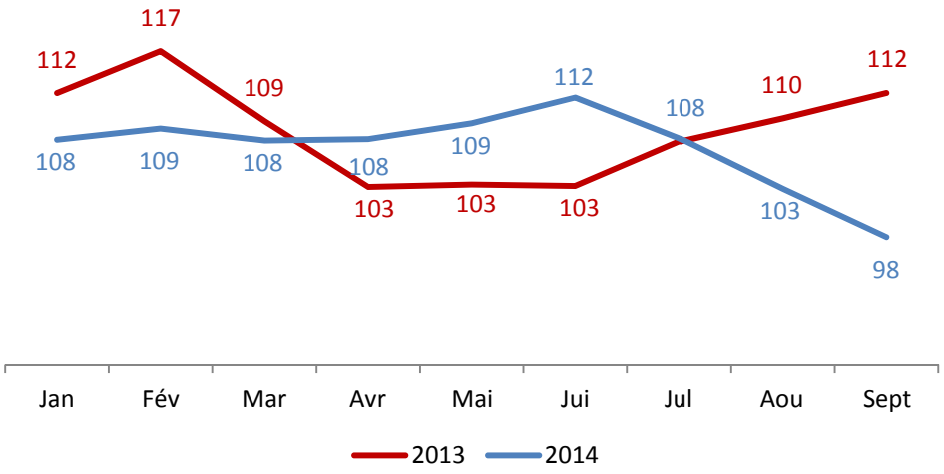

تطور سعر النفط الخام في 2013 و 2014 (دولار للبرميل)

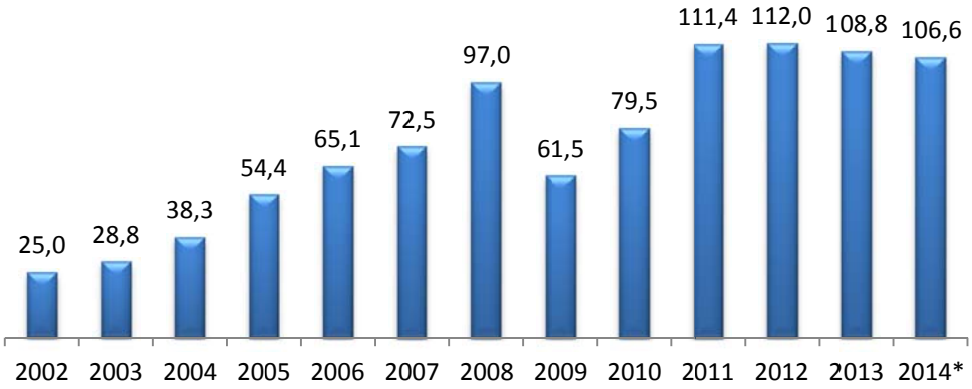

* معدل الفترة يناير سبتمبر 2014

بخصوص غاز البوطان، و على عكس تطور النفط الخام و الدولار، عرف سعره المتوسط ارتفاعا بنسبة 8% حيث بلغ 856 دولار للطن برسم الفترة يناير-شتنبر 2014 مقابل 794 دولار للطن لنفس الفترة من السنة الماضية.

تطور سعر غاز البوطان في سنتي 2013 و 2014 (دولار للطن)

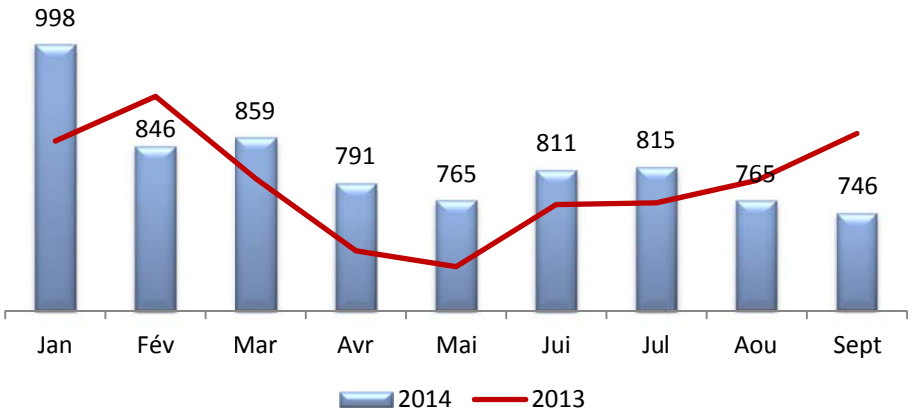

السعر المتوسط لغاز البوطان بين 2002 و 2014 (دولار للطن)

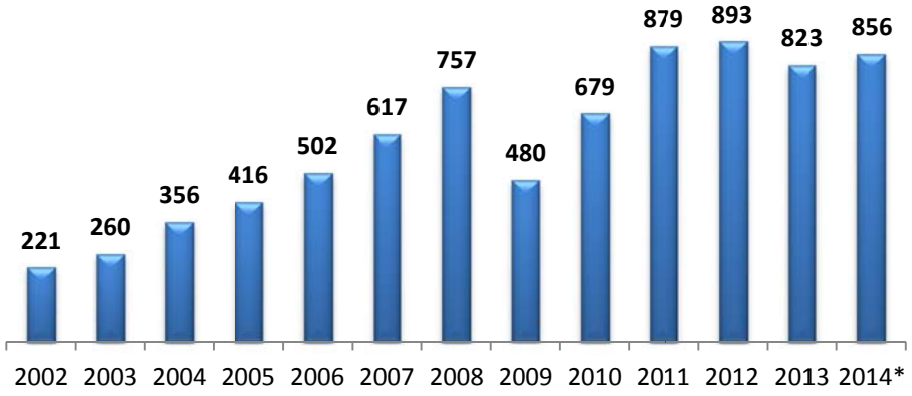

* معدل الفترة يناير سبتمبر 2014

أما بالنسبة للدولار، فقد سجل سعره المتوسط 8, 28 درهم للدولار خلال الفترة يناير-شتنبر 2014 مقابل 8,5 لنفس الفترة من السنة الماضية حيث تطور هذه السنة بشكل طردي مقارنة مع السنة الماضية. خلال الفترة يناير-اغسطس 2014، كان سعر الدولار في مستوى أقل من نظيره في نفس الفترة من سنة 2013، ثم شرع في الارتفاع ابتداء من شهر شتنبر مسجلا مستويات قياسية بلغت 8,80 درهم للدولار.

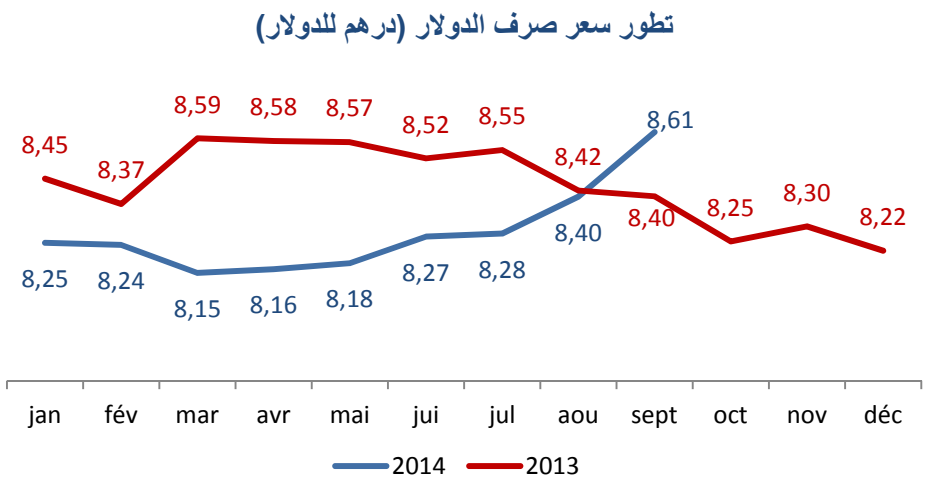

2. تطور الدعم الأحادي

سنة 2013: نتيجة مراجعة الأسعار في يونيو 2012، و تطبيق نظام المقايسة في شتنبر 2013، انخفضت نسبة الدعم الموجه للبنزين و الغازوال و الفيول إلى 1 درهم للتر، 2,9 درهم للتر، و 1400 درهم للطن على التوالي خلال سنة 2013، مقابل متوسط دعم ناهز على التوالي 2,3 درهم للتر، 4,0 درهم للتر و 2500 درهم للطن في 2012.

سنة 2014: في إطار مواصلة نظام المقاصة، ثم الشروع في:

- رفع الدعم كليا عن البنزين و الفيول رقم 2 منذ فاتح فبراير؛
- تخفيض تدريجي كل ثلاث أشهر للدعم الموجه للغازوال بما يناهز 45 سنتيم للتر. و ذلك على أساس المستويات التالية: 2,15 درهم للتر في يناير، 1,70 درهم للتر في أبريل، 1,25 درهم للتر في يوليو، و 0,80 درهم للتر في أكتوبر؛
- رفع الدعم كليا عن الفيول الموجه لإنتاج الكهرباء منذ فاتح يونيو. و قد سجلت مستويات الدعم الأحادي 3245 درهم للطن و 4495 درهم للطن على التوالي خلال فترة يناير-ماي 2014.

بالنسبة لغاز البوطان، بلغ الدعم المتوسط الحالي ما يناهز 7 درهم للكلغ، أي 83 درهم للقنينة من فئة 12 كلغ، و 21 درهم للكلغ للقنينة من وزن 3 كلغ، أي ما يعادل 207% من ثمن البيع.

تطور الدعم الأحادي للبنزين، الغازوال و البوطان

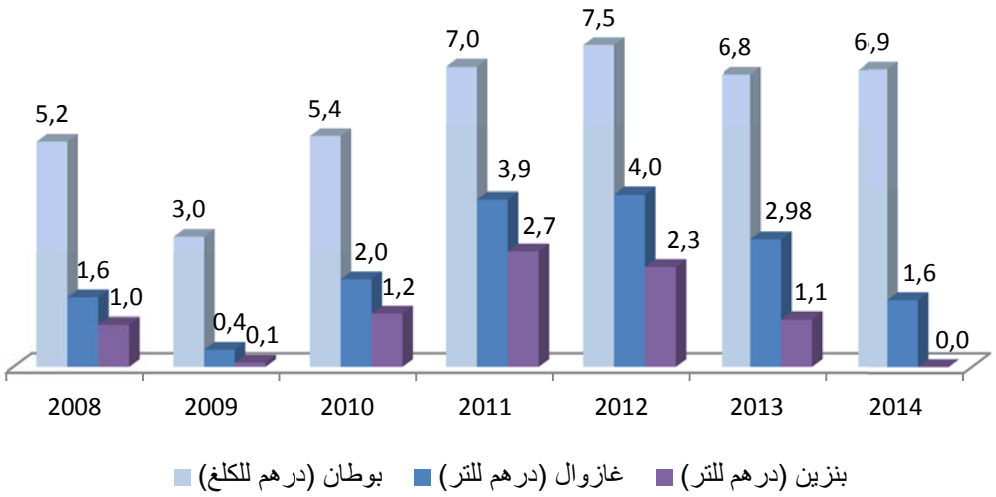

تطور الدعم الأحادي للبنزين، الغازوال و البوطان ب% سعر البيع

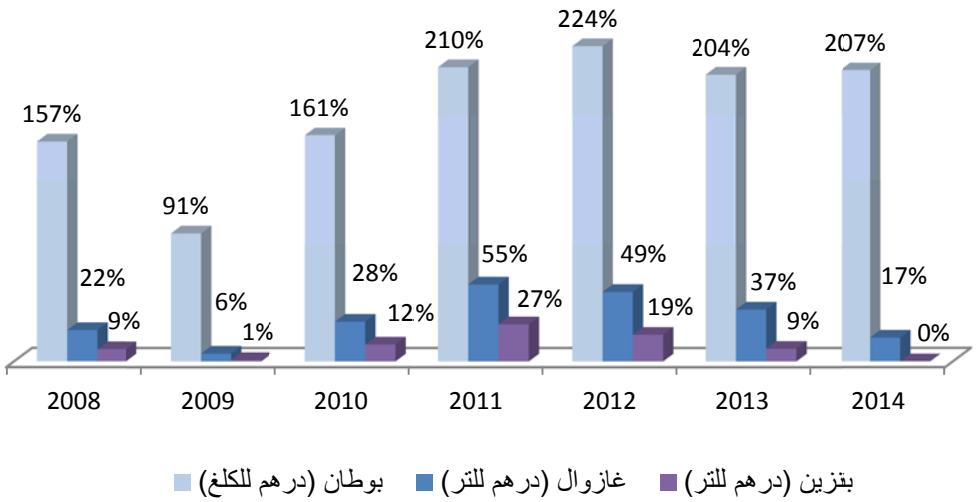

بلغت نسبة دعم الفيول رقم 2 و الفيول الخاص الموجهين لإنتاج الكهرباء 136% و 173% على التوالي من سعر البيع الداخلي خلال فترة يناير-ماي 2014، حيث تم استبداله بمنحة مالية مباشرة لفائدة المكتب الوطني المكلف بالكهرباء، تبلغ 2823 مليون درهم برسم فترة يونيو- دجنبر 2014 وفقا للعقد برنامج الموقع بين الدولة و المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب.

تطور الدعم الأحادي الموجه للفيول (ألف درهم للطن)

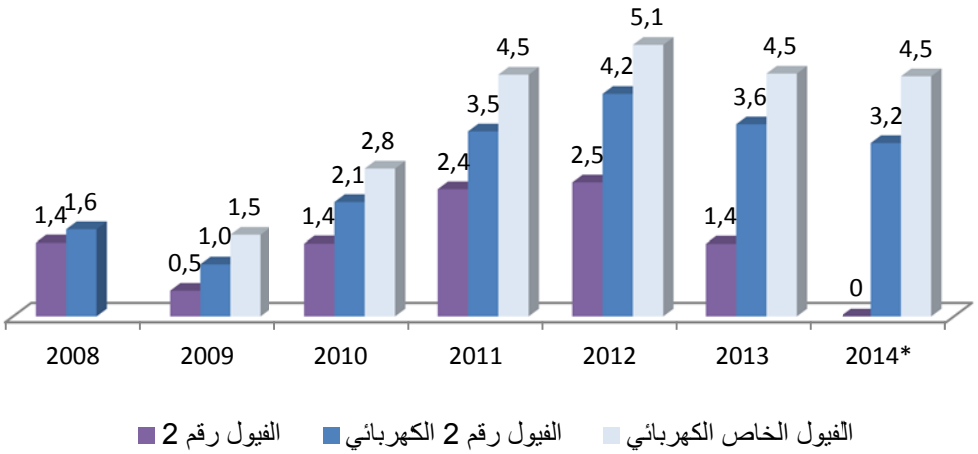

* معطيات فترة الدعم يناير ماي

تطور الدعم الأحادي للفيول ب% لسعر البيع

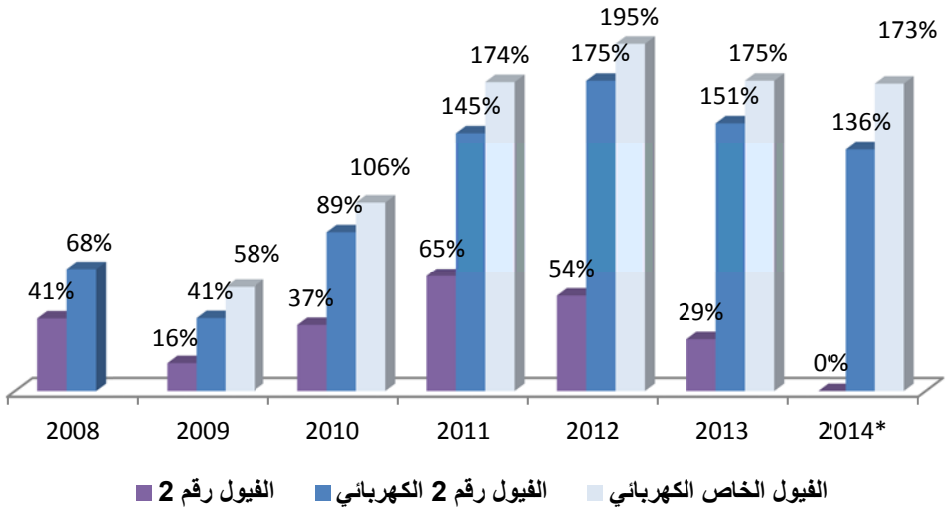

* معطيات فترة الدعم يناير ماي

3. تطور استهلاك المواد النفطية

لقد شهد استهلاك المواد النفطية تضاعفا بين سنتي 2002 و 2013 حيث انتقل من 6 مليون طن إلى ما يقارب 11 مليون طن، حيث يمثل من استهلاك الغازوال و غاز البوطان 70% من هذه الكمية.

بالنسبة لسنة 2014، سجل استهلاك المواد النفطية برسم الأسدس الأول للسنة ما يناهز 5,2 مليون طن، من بينها 4,5 مليون طن من الغازوال و غاز البوطان.

استهلاك المواد النفطية برسم سنة 2013
مليون طن

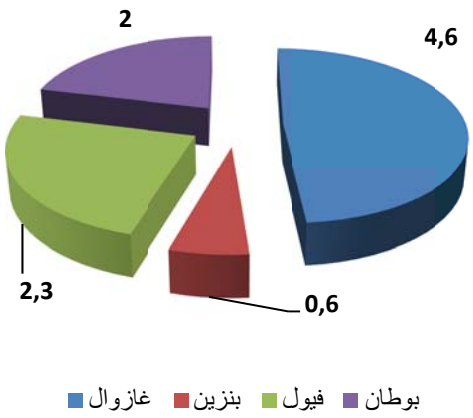

استهلاك المواد النفطية خلال الأسدس الأول لسنة 2014 (مليون طن)

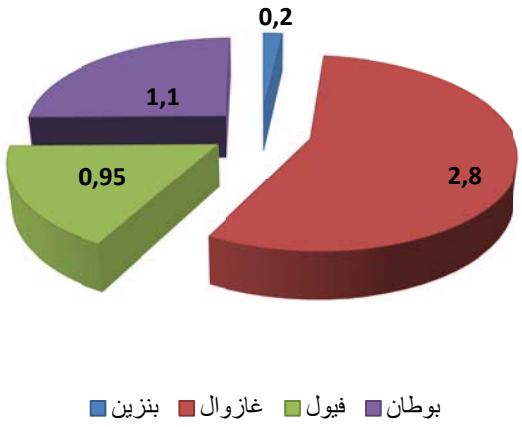

الاستهلاك السنوي للمواد النفطية (بالطن)

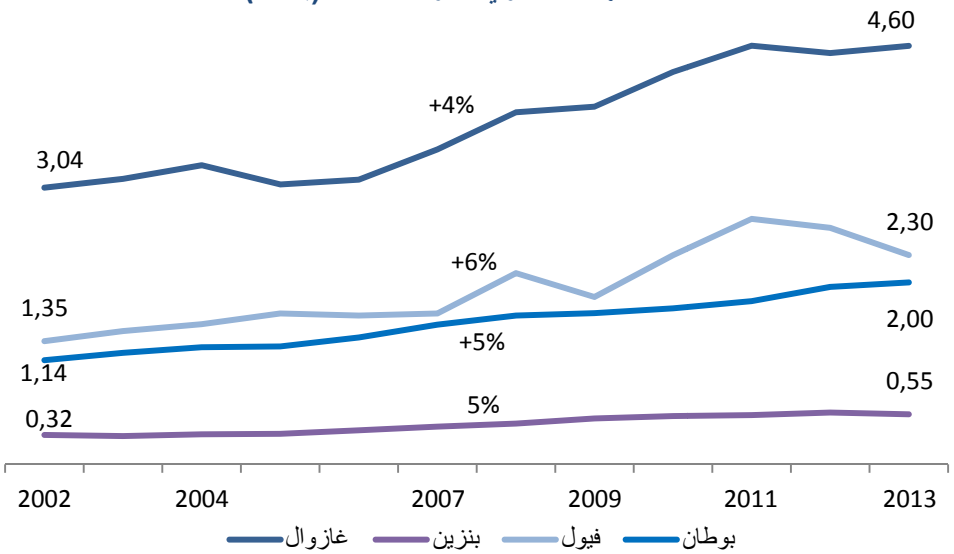

4. تطور نفقات المقاصة

خلال العشرية الأخيرة، سجلت نفقات المقاصة ارتفاعات متوالية تحت التأثير المزدوج لارتفاع أسعارها في السوق العالمية و ارتفاع الاستهلاك في السوق الداخلية، و ذلك رغم مراجعات الأسعار المفعلة منذ سنة 2004.

و قد بلغت نفقات المقاصة للمواد النفطية 35,9 مليار درهم برسم سنة 2013 مقابل 48,4 مليار درهم لسنة 2012، أي تراجع بنسبة 26%، و ذلك بفعل مراجعة الأسعار التي تمت في شهر يونيو 2012 و تطبيق نظام المقايسة في شهر سبتمبر 2013.

توزيع نفقات مقاصة المواد النفطية للسنة 2013

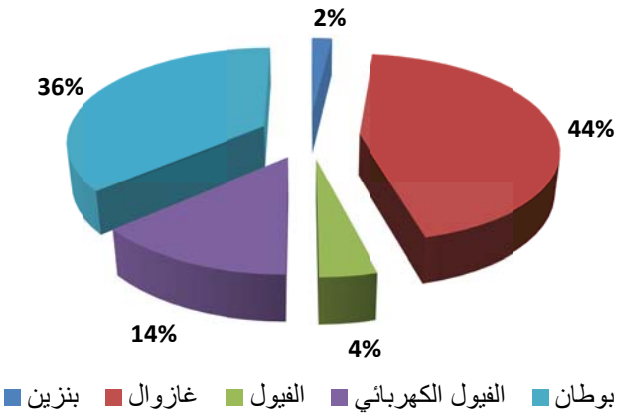

بالنسبة لسنة 2014، و نتيجة مواصلة نظام المقايسة، تبلغ نفقات المقاصة المتوقعة للمواد النفطية إلى غاية نهاية السنة الحالية ما يناهز 28 مليار درهم.

توزيع نفقات لمقاصة المواد النفطية برسم السنة 2014

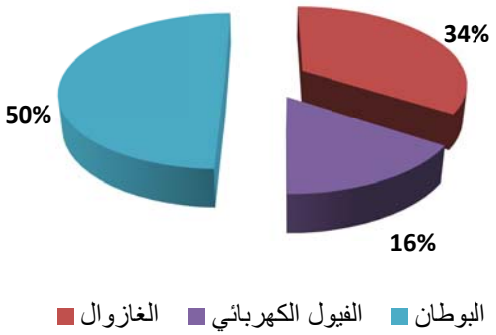

تطور نفقات المقاصة للمواد النفطية (مليار درهم)

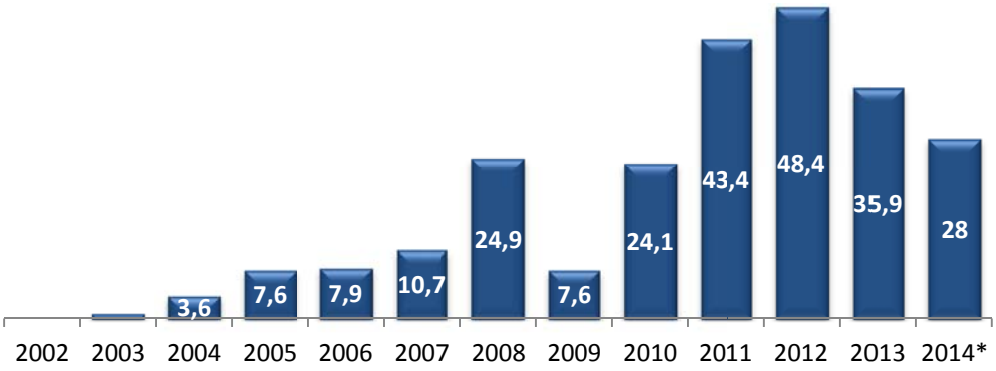

** توقعات السنة المالية 2014*

الفصل الثالث

تطور محددات المقاصة لقطاع السكر

الفصل الثالث : تطور محددات المقاصة لقطاع السكر

1. أسعار السكر الخام في السوق الدولية

واصلت أسعار السكر الخام تراجعها في السوق الدولية حيث تراوحت بين 325 و 445 دولار للطن خلال سنة 2014 بمتوسط سعر يناهز 408 دولار للطن، مقابل 413 دولار للطن لسنة 2013.

تطور سعر سكر الخام في سنة 2014 بالدولار للطن

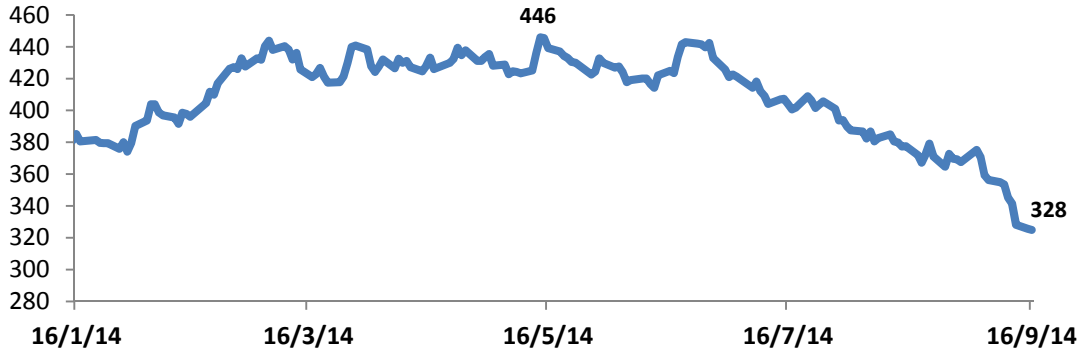

ويفسر انخفاض الأسعار بوفرة العرض من السكر الخام في السوق العالمية، حيث يعتبر هذا الموسم الرابع من فائض العرض بما يناهز 3,1 مليون طن مقابل 10,26 مليون طن في الموسم 2013/2012، 6,16 مليون طن في الموسم 2012/2011 و 1,13 مليون طن في الموسم 2011/2010. وبالتالي، فمخزونات السكر المتوقعة كبيرة تناهز 76,1 مليون طن، بزيادة 3 ملايين طن بالنسبة لسنة 2013/2012.

من جهة أخرى، و على أساس ملفات استيراد السكر الخام، يبلغ السعر المتوسط للاستيراد (مع احتساب تكلفة الشحن) خلال فترة يناير-يوليو 2014 حوالي 432 دولار للطن مقابل 661 دولار للطن لسنة 2011 و 578 دولار للطن لسنة 2012.

تطور سعر استيراد السكر الخام بالدولار للطن

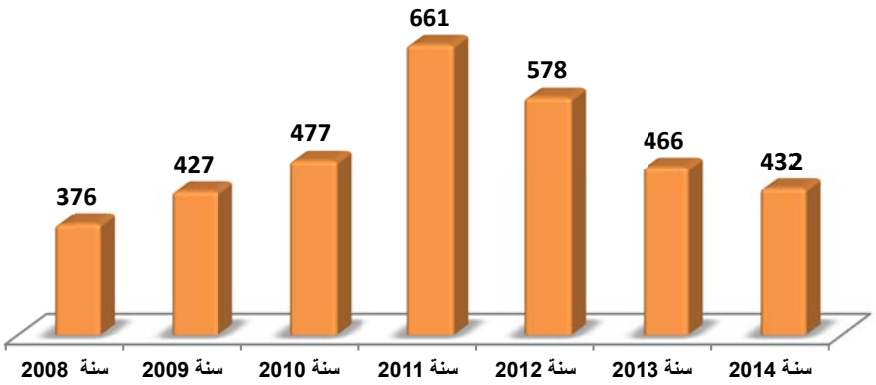

2. تطور استهلاك مادة السكر

بلغت الكميات المستهلكة من السكر المكرر برسم سنة 2013 ما يناهز 1,21 مليون طن، مسجلة انخفاض بنسبة 1,16% مقارنة مع سنة 2012 . و للإشارة، يقدر التطور السنوي لاستهلاك مادة السكر ب +1,8% خلال الفترة 2008-2012.

تطور الاستهلاك المحلي من السكر المكرر بالالف طن

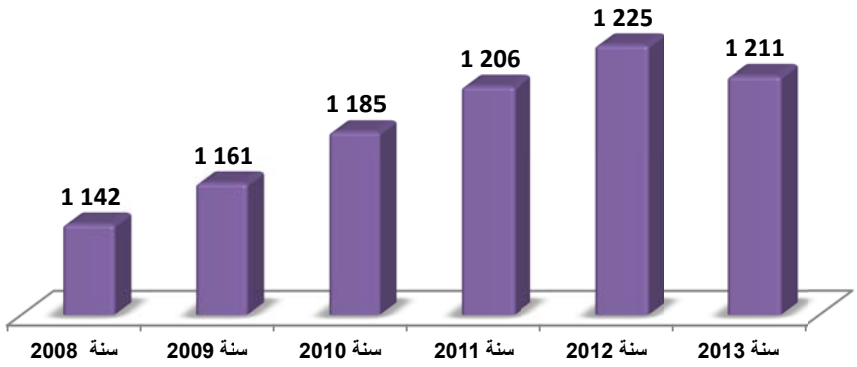

يصنف الاستهلاك الوطني من السكر المكرر حسب نوعيته كما يلي: 50٪ من السكر المحبب 36٪ من السكر القالب و 14٪ من السكر المقرط.

تصنيف الاستهلاك الوطني للسكر المكرر حسب نوعية السكر

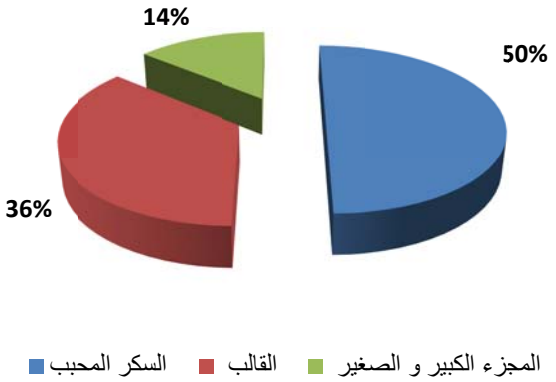

3. تطور واردات السكر الخام

تهدف واردات السكر الخام لتغطية النقص في الإنتاج المحلي. و نظرا للظروف المناخية التي عرفتها المواسم الماضية و التي أدت الى انخفاض قوي في إنتاج السكر المحلي ، شهدت واردات السكر الخام زيادة كبيرة بنحو 39٪ مسجلا استيراد قياسي ناهز 1,04 مليون طن سنة 2012.

أما خلال سنة 2013، و نظرا لتحسن الإنتاج المحلي للنباتات السكرية، فقد عرفت واردات السكر الخام انخفاضا بما يناهز 159 ألف طن مقارنة مع سنة 2012.

تطور كمية واردات السكر الخام بالف طن

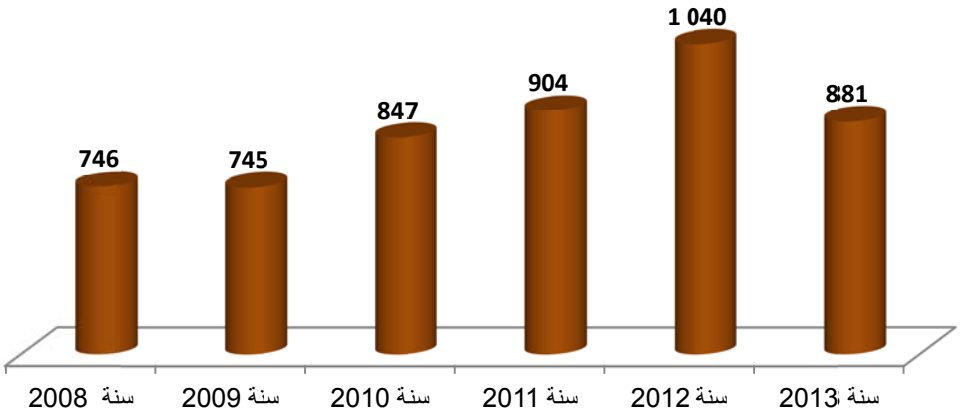

خلال سنة 2014، بلغت واردات السكر الخام خلال فترة يناير-يوليو2014 ما يناهز 463 الف طن بسعر متوسط بلغ 432 دولار للطن مقابل 466 دولار للطن لنفس الفترة من السنة الماضية. و على هذا الأساس، أدى نظام التسوية عند الاستيراد إلى استرجاع ما يناهز 184 مليون درهم لصالح الدولة، مقابل 156 مليون درهم لصالح المستورد خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

4. معدل تغطية الاستهلاك الوطني من السكر بالإنتاج المحلي

مكنت المجهودات المبذولة من طرف الدولة في قطاع السكر، عن طريق رفع سعر الشمندر و قصب السكر سنتي 2012 و 2013 وتعزيز الحوافز المالية لصندوق التنمية الفلاحية من خلال منح الدعم عند غرس قصب السكر، إضافة إلى تحسن الظروف المناخية، من رفع المساحات المزروعة بالنباتات السكرية خلال سنتي 2013 و 2014 وبالتالي رفع الإنتاج المحلي من السكر الأبيض.

تطور الانتاج المحلي من السكر المكرر بالطن

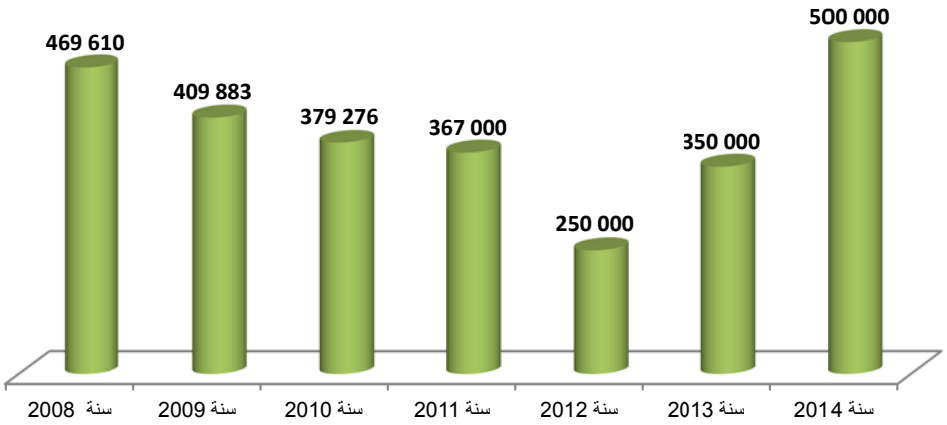

و هكذا انتقلت نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني من السكر من 20 % سنة 2012 الى 29% سنة 2013 و 41 % سنة 2014.

تطور نسبة تغطية الانتاج المحلي من السكر المكرر

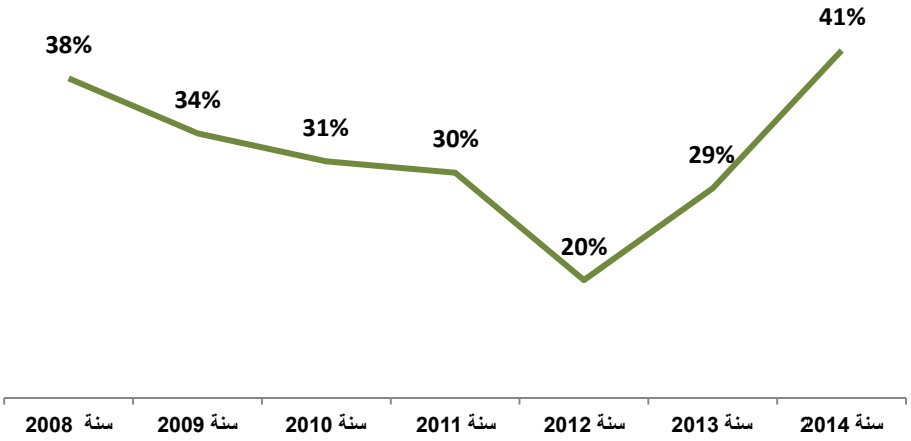

5. تطور نفقات المقاصة

عرف الغلاف المالي الاجمالي لدعم مادة السكر تراجعا ملحوظا خلال سنة 2013 حيث بلغ 3,55 مليار درهم مقابل 5 مليار درهم سنة 2012. و يعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الدعم الإضافي الموجه لاستيراد السكر الخام.

الدعم الإضافي الموجه لاستيراد السكر الخام

خلال سنة 2013، نظرا لرفع سقف السعر المرجعي المعتمد عند استيراد السكر الخام نتيجة إعادة تقييم أسعار النباتات السكرية، و لتراجع أسعاره في الأسواق العالمية، عرف الدعم الإضافي المتعلق بتسوية استيراد السكر الخام تراجعا حيث بلغ 107 مليون درهم مقابل 1925 مليون درهم سنة 2012 و 2417 مليون درهم سنة 2011.

الدعم الجزافي للسكر المكرر

نظرا لمراجعة الدعم الجزافي للسكر المكرر إثر رفع سعر الشمندر و قصب السكر ، بلغ دعم السكر المكرر 3,4 مليار درهم خلال سنة 2013 مسجلا ارتفاعا بنسبة 34+ % مقارنة مع سنة 2011.

تطور نفقات المقاصة الخاصة بالسكر بمليون الدرهم

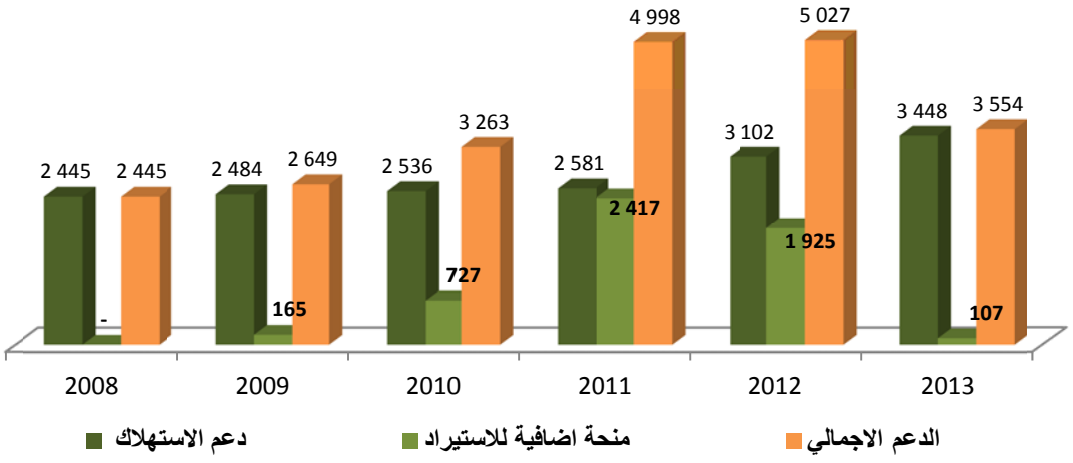

بالنسبة لسنة 2014، يبلغ الدعم الإجمالي المتوقع لمادة السكر خلال فترة يناير-غشت ما يناهز 2131 مليون درهم، موزعة كما يلي:

- 2315 مليون درهم برسم الدعم الجزافي للسكر المكرر ؛
- 184 مليون درهم برسم الاسترجاع لفائدة الدولة في إطار تسوية ملفات السكر الخام المستورد.

و على أساس المعطيات الحالية للسوق الدولية، فإن الدعم الإجمالي المتوقع لمادة السكر بالنسبة لسنة 2014 يناهز 3186 مليون درهم مقابل 3554 مليون درهم لسنة 2013.

الفصل الرابع

تطور محددات المقاصة لدقيق القمح اللين

الفصل الرابع : تطور محددات المقاصة لدقيق القمح اللين

1. أسعار القمح اللين في السوق الدولية

تراوحت أسعار القمح اللين خلال سنة 2014 بين 203 و 307 دولار للطن بسعر متوسط يناهز 264 دولار للطن مقابل 298 دولار للطن خلال سنة 2013. و قد تميزت أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية خلال سنة 2014 بثلاث مراحل:

- **الفترة الممتدة من يناير إلى أبريل 2014**: تميزت بارتفاع أسعار القمح اللين حيث تراوحت بين 266 و 307 دولار للطن بسعر متوسط يناهز 285 دولار للطن مقابل 330 دولار للطن برسم نفس الفترة من سنة 2013.

- **الفترة الممتدة من ماي إلى غشت 2014**: عرفت أسعار القمح اللين تراجعا خلال هذه الفترة حيث تراوحت بين 233 و 276 دولار للطن بسعر متوسط يناهز 251 دولار للطن مقابل 276 دولار للطن برسم نفس الفترة من سنة 2013.

- **ابتداء من شهر شتنبر 2014** : سجلت أسعار القمح اللين انخفاضا ملحوظا حيث تراوحت بين 203 دولار للطن و 235 دولار للطن بسعر متوسط يناهز 218 دولار للطن مقابل 254 دولار للطن برسم نفس الفترة من سنة 2013.

تطور سعر القمح اللين بالدولار للطن

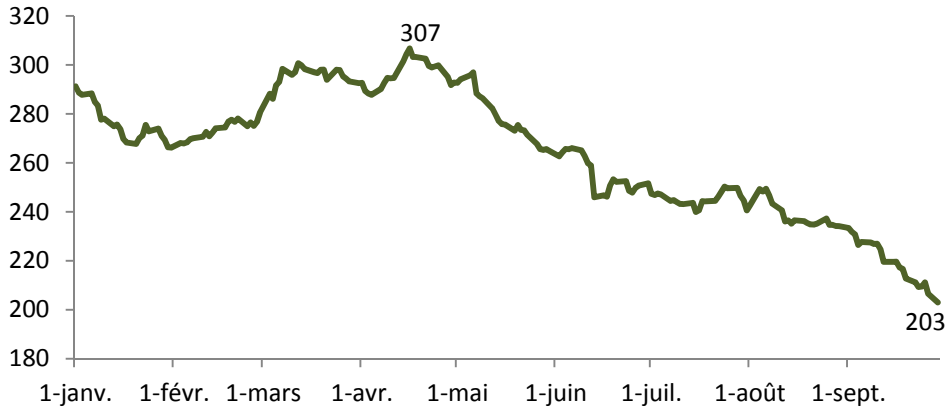

و يعزى انخفاض أسعار القمح إلى أهمية الإنتاج العالمي من الحبوب خلال هذا الموسم حيث ناهزت 713 مليون طن مسجلا ارتفاعا ب 9% مقارنة مع الموسم الماضي.

2. الإنتاج الوطني من القمح اللين

تميز الإنتاج الوطني من الحبوب بتباين مهم في السنوات الأخيرة يرجع بالأساس إلى تبعية هذه الزراعة للظروف المناخية.

خلال سنة 2014، بلغ الإنتاج المحلي من الحبوب 67 مليون قنطار مسجلا انخفاضا بنسبة 30% مقارنة مع سنة 2013 التي سجلت ثاني أحسن موسم من حيث الإنتاج في العقد الأخير ناهز 97 مليون قنطار.

تطور انتاج الحبوب بمليون قنطار

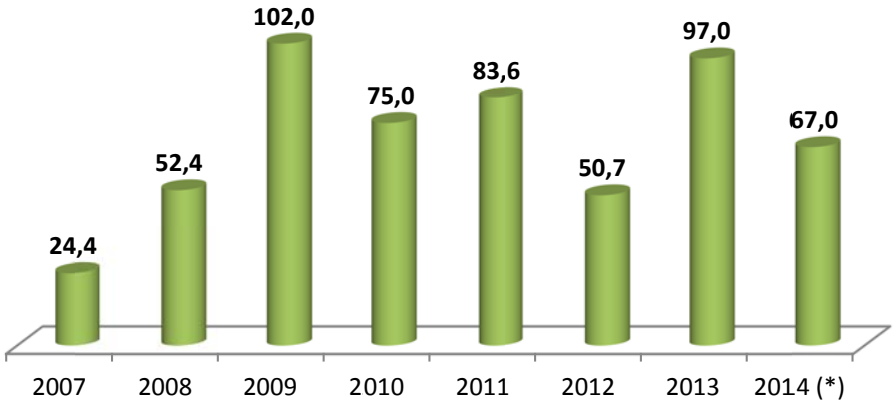

فيما يخص الإنتاج الوطني من القمح اللين، فقد سجل 37 مليون قنطار برسم سنة 2014 مقابل 51 مليون قنطار برسم السنة الماضية، و يرجع هذا الانخفاض إلى تأخر الأمطار خلال هذا الموسم.

تطور انتاج القمح اللين بمليون قنطار

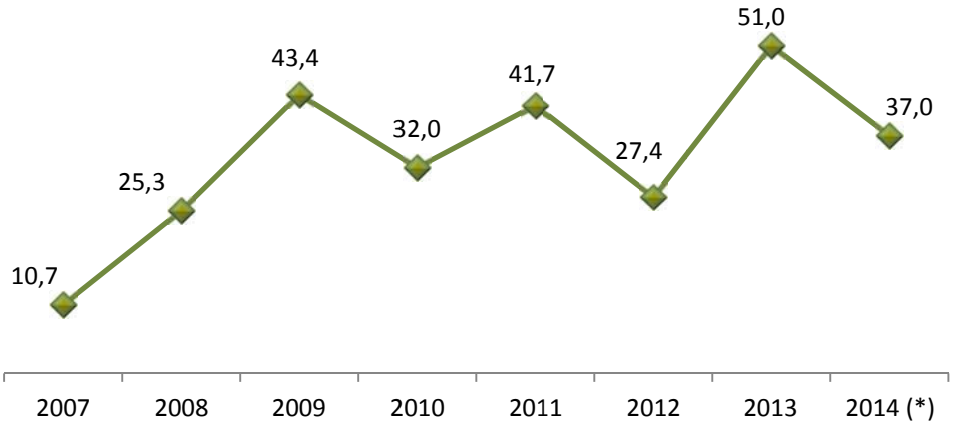

تطور الكميات المجمعة من القمح الين

من أجل دعم الإنتاج المحلي من القمح اللين، تعمل الدولة كل سنة على خلق تحفيزات لتجميع أكبر كمية من المحصول الوطني من القمح اللين. و تبلغ الكمية المتوقع تجميعها برسم الموسم 2013/2014 ما يناهز 21 مليون قنطار من أصل إنتاج يبلغ حوالي 37 مليون قنطار.

تطور الكميات المجمعة من القمح اللين بمليون قنطار

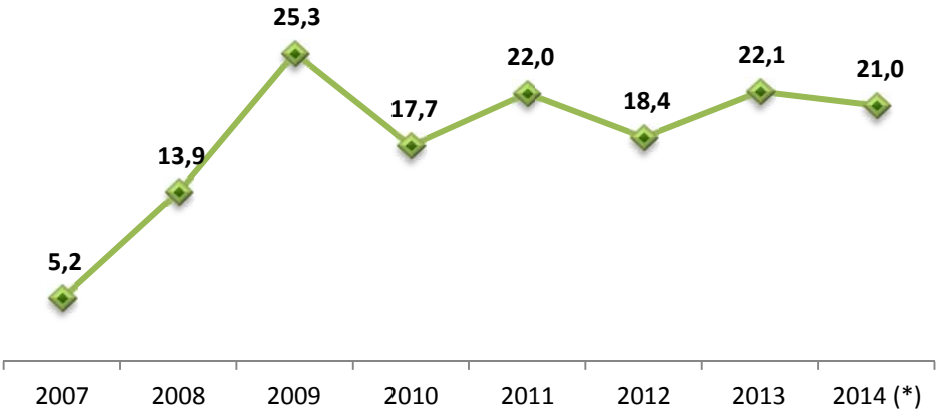

و تتلخص الاجراءات المتخذة من طرف الدولة في هذا الصدد فيما يلي :

- تحديد السعر المرجعي للقمح اللين في 270 درهم للقنطار، حيث يتم تحديد هذا السعر من أجل حماية مدخول الفلاحين، و ذلك على أساس كمية الإنتاج الوطني و مستوى الأسعار العالمية؛
- مواصلة الدعم عن التخزين على الكميات المجمعة من الإنتاج المحلي للقمح اللين المصرحة من طرف المخزنين و التعاونيات؛
- رفع الرسوم الجمركية إلى 45% على القمح اللين المستورد ابتداء من فاتح ماي 2014 وخلال فترة التجميع قصد حماية الإنتاج المحلي وخلق الظروف المناسبة لتسويق الإنتاج الوطني.

3. استيراد القمح اللين

تبلغ الواردات من القمح اللين المتوقعة برسم الموسم 2013/2014 ما يناهز 30,5 مليون قنطار حيث يقدر المعدل السنوي للكميات المستوردة خلال الأربع سنوات الأخيرة ب30 مليون قنطار.

تطور استيراد القمح اللين بمليون قنطار

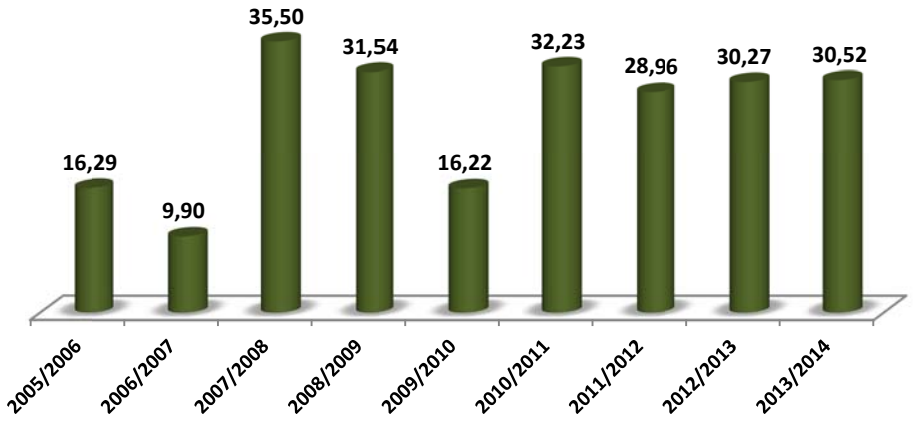

4. تطور الكميات المسحوقة من القمح اللين على مستوى المطاحن الصناعية

بلغت الكميات المسحوقة من القمح اللين على مستوى المطاحن الصناعية برسم الموسم 2013/2014 ما يناهز 48,2 مليون قنطار منها 45% من الإنتاج المحلي.

سحق المطاحن الصناعية للقمح اللين حسب المصدر

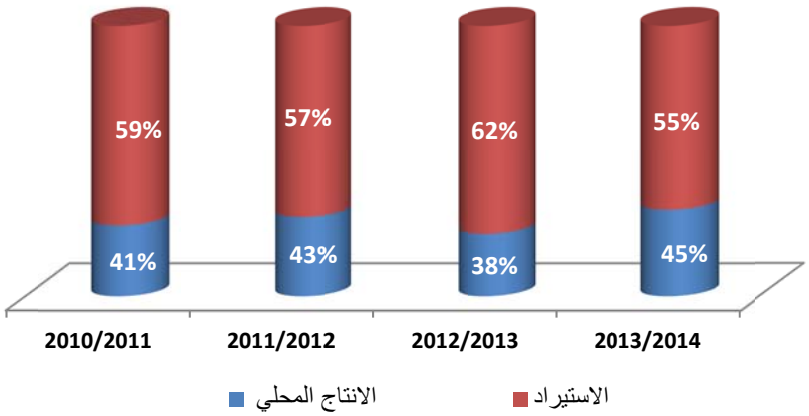

5. تطور نفقات المقاصة

سجل الدعم الإجمالي الممنوح للدقيق الوطني للقمح اللين ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2007 نظرا لإعتماد نظام التعويض الجزافي عند الاستيراد في حال تجاوز السعر المستهدف.

برسم سنة 2013، بلغت تكلفة المقاصة بالنسبة للقمح اللين و الدقيق الوطني للقمح اللين ما يناهز 2883 مليون درهم مقابل 3000 مليون درهم خلال سنة 2012.

تطور نفقات المقاصة بالنسبة للدقيق الوطني للقمح اللين بمليون الدرهم

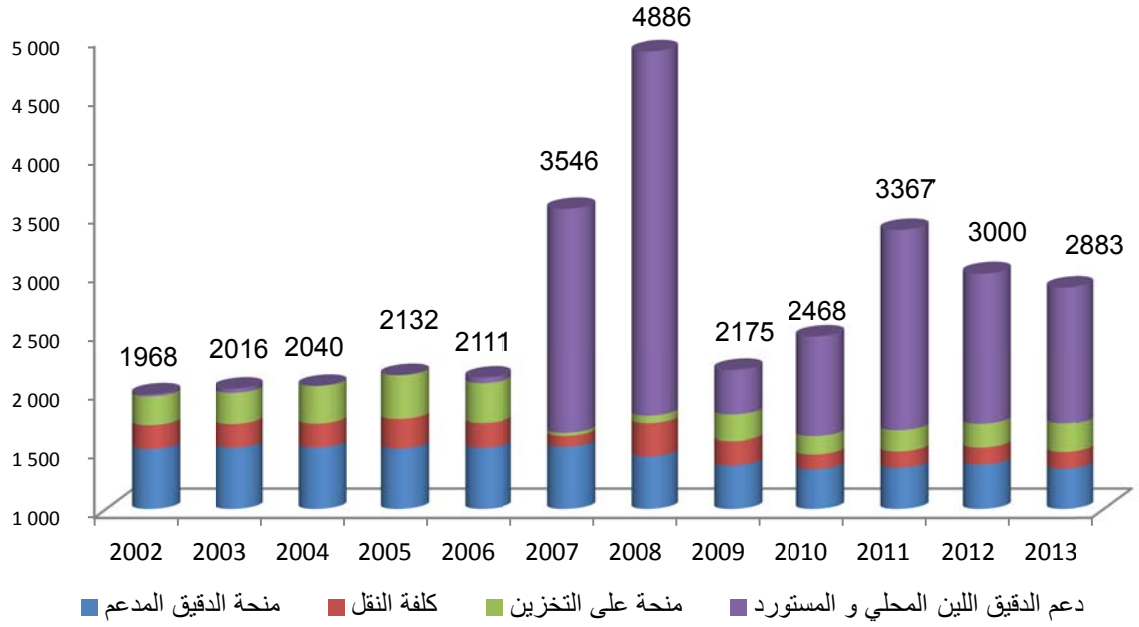

- **منحة الدقيق المدعم** : تحتل جزءا تابتا في كلفة الدعم بما يناهز 1,4 مليار درهم سنويا، لكونه موجه لحصيص محدد من الدقيق المدعم.

- **منحة التخزين و تكاليف النقل**: تمثلان ما يناهز 10% من الدعم الإجمالي و تختلفان سنويا بناء على الكميات المجمعة من الإنتاج المحلي.

- **دعم القمح المحلي والمستورد:** يختلف مستوى هذا الدعم من سنة إلى أخرى تبعا لمستوى أسعار القمح في السوق الدولية.

- **نظام التعويض الجزافي عند الاستيراد :**

في حالة ارتفاع أسعار القمح اللين في الأسواق العالمية و من أجل ضمان تزويد السوق الوطنية بهذه المادة و الحفاظ على أسعار الخبز، يتم تفعيل نظام التعويض عند الاستيراد.

و هكذا، و تظرا للتذبذبات التي عرفها سعر القمح اللين في السوق الدولية، تراوحت كلفة التعويض عند الاستيراد ما بين 389 و 1880 مليون درهم في الفترة الممتدة بين 2008 و 2014، حيث تراوح الدعم الأحادي بين 14,29 و 107,5 درهم للقنطار.

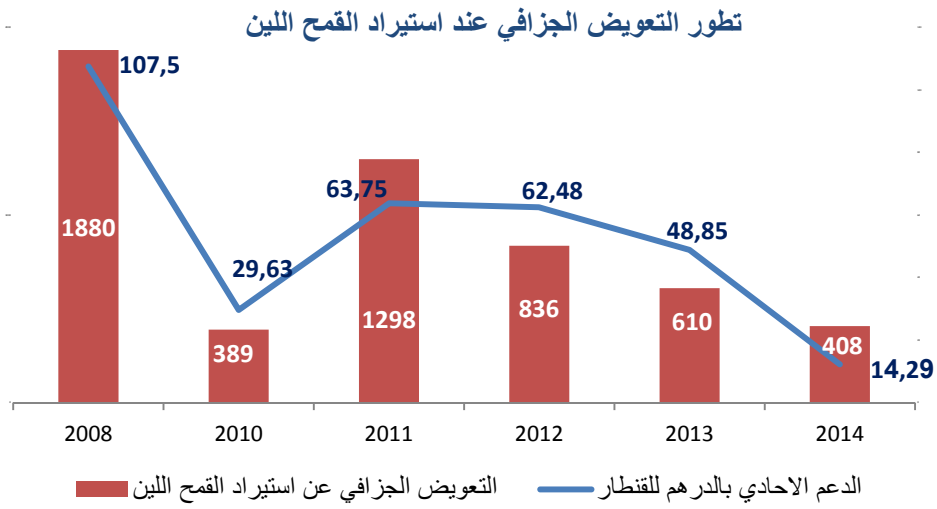

بالنسبة لسنة 2014، و نظرا لارتفاع أسعار القمح اللين في السوق الدولية بما يزيد عن 300 دولار للطن خلال فترة يناير-أبريل، تم تعليق الرسوم الجمركية على واردات القمح اللين مع تفعيل نظام التعويض عند الاستيراد.

و على أساس الكميات المستوردة التي سجلت 28,5 مليون قنطار بنسبة دعم أحادي بنسبة 14,29 درهم للقنطار، بلغت تكلفة التعويض عند الاستيراد 408 مليون درهم خلال سنة 2014 مقابل 610 مليون درهم لسنة 2013.

الفصل الخامس

وضع المقاصة خلال سنة 2014 و توقعات سنة 2015

الفصل الخامس : وضع المقاصة خلال سنة 2014 و توقعات سنة 2015

1. وضع المقاصة خلال سنة 2014

سجل السعر المتوسط للنفط الخام و لغاز البوطان 106,6 دولار للبرميل و 856 دولار للطن على التوالي خلال الفترة الممتدة من يناير إلى شتنبر2014، موازاة مع سعر صرف الدولار مقابل الدرهم في حدود 8,3 درهم.

و تقدر نفقات المقاصة بما يناهز 24 مليار درهم برسم الفترة الممتدة من يناير إلى أغسطس 2014، منها 20,1 مليار درهم لفائدة المواد النفطية.

الفترة يناير اغسطس 2014					
المواد	السعر المتوسط بالدولار للطن	الدعم الأحادي المتوسط	الاستهلاك المتوقع (مليون طن)	نفقات المقاصة (مليون درهم)	
البنزين	996	0,10 درهم للتر	0,37	28	**0,1%**
الغازوال	929	1,86 درهم للتر	3,6	7 715	**38%**
الفيول رقم 2	569	104 درهم للطن	0,7	82	**0%**
الفيول الكهربائي	719	2 809 درهم للطن	0,8	2 857(*)	**14%**
البوطان	867	7054 درهم للطن	1,4	9 470	**47%**
مجموع المواد النفطية				**20 152**	
السكر الخام	412	-	-	-182	**-5%**
السكر المكرر	-	2847 درهم للطن	0,81	2 315	**60%**
القمح اللين المستورد	270	14,29 درهم للقنطار	2,85	408	**11%**
الدقيق الوطني للقمح اللين	-	143 درهم للقنطار	0,57	1 313	**34%**
مجموع المواد الغذائية				**3 850**	
المجموع				**24 002**	

* منها 1209 مليون درهم كدعم مباشر للمكتب الوطني للماء و الكهرباء للفترة يونيو- غشت 2014

أما بالنسبة لتوقعات فترة سبتمبر-دسمبر 2014، و على أساس التطور الحالي للأسعار الدولية و الاستهلاك الوطني، تبلغ نفقات المقاصة 9,5 مليار درهم ، منها 7,8 مليار درهم لفائدة المواد النفطية.

الفترة سبتمبر دسمبر 2014					
المواد	السعر المتوسط بالدولار للطن	الدعم الأحادي المتوسط	الاستهلاك المتوقع (مليون طن)	نفقات المقاصة (مليون درهم)	
البنزين	960	-	0,16	0	**0%**
الغازوال	870	0,93 درهم للتر	1,7	1 832	**23%**
الفيول رقم 2	550	-	0,36	0	**0%**
الفيول الكهربائي (الدعم المباشر)	660	-	0,44	1 612	**21%**
البوطان	800	6654 درهم للطن	0,72	4 400	**56%**
مجموع المواد النفطية				**844 7**	
السكر الخام	400	-	-	-100	
السكر المكرر	-	2847 درهم للطن	0,40	1153	**67%**
القمح اللين المستورد	260	-	-	-	
الدقيق الوطني للقمح اللين	-	143 درهم للقنطار	0,28	656	**33%**
مجموع المواد الغذائية				**1 709**	
المجموع				**9 553**	

و بالتالي، تبلغ نفقات المقاصة المتوقعة 33,5 مليار درهم برسم سنة 2014، منها 28 مليار لفائدة المواد النفطية و 5,5 مليار للمواد الغذائية.

	الفترة يناير اغسطس 2014	الفترة سبتمبر دسمبر 2014	المجموع
المواد النفطية	20 152	7 844	27 996
المواد الغذائية	3850	1 709	5 559
المجموع	24 002	9 553	33 555

توزيع نفقات المقاصة حسب المواد المدعمة
(مليار درهم)

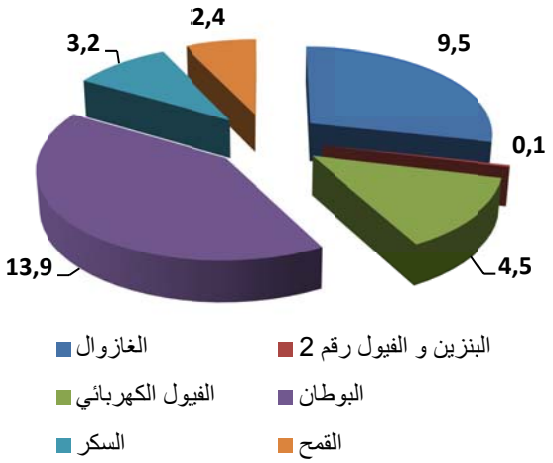

توزيع نفقات المقاصة حسب المواد المدعمة
(%)

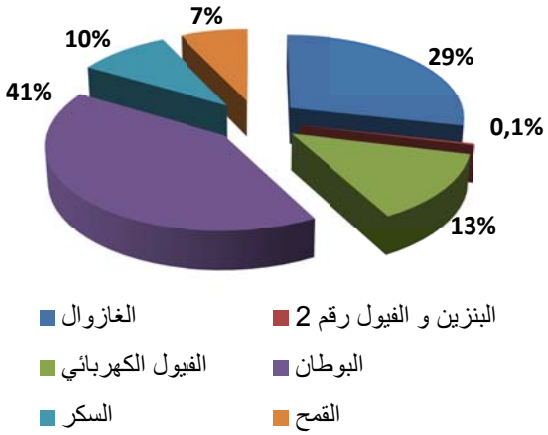

2. توقعات المقاصة خلال سنة 2015

لقد ارتكز مشروع قانون المالية لسنة 2015 على مبدأ مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين مع المحافظة على التوازنات المالية، و ذلك عبر تفعيل نظام مقايسة أسعار المحروقات و دعم سعر غاز البوطان و المواد الغذائية.

بالموازاة مع ذلك، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير للتخفيف من تأثير نظام المقايسة، لاسيما دعم قطاع النقل و قطاع الكهرباء في إطار العقد برنامج الموقع بين الدولة و المكتب الوطني للكهرباء و الماء الصالح للشرب للفترة 2014-2017.

وتبلغ اعتمادات المقاصة المقترحة في إطار مشروع قانون المالية 2015 ما يناهز 31,19 مليار درهم موزعة كما يلي:

- التكاليف المشتركة: 30,39 مليار درهم، موزعة كما يلي:
  - دعم الأسعار : 20,9 مليار درهم بما فيها 4,79 مليار درهم كدعم مباشر للفيول لصالح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب؛
  - التدابير المصاحبة لنظام المقايسة: 2 مليار درهم.
  - تصفية متأخرات المقاصة برسم السنوات الماضية: 7,49 مليار درهم.
- صندوق دعم أسعار بعض المواد الغذائية: 800 مليون درهم.

خاتمة

يهدف إصلاح نظام المقاصة إلى مواصلة دعم القدرة الشرائية للمواطنين عبر تخصيص غلاف مالي مهم لهذه الغاية مع الحد من التأثيرات السلبية لتقلب الأسعار في السوق الدولية عبر تفعيل نظام المقايسة.

و بالتالي، فقد تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2015 حول ثلاث ركائز و هي الاستمرار في دعم القدرة الشرائية للمواطنين عبر تخصيص غلاف مالي يناهز 21 مليار درهم خلال هذه السنة، و مواصلة تفعيل نظام المقايسة لتثبيت كلفة الدعم في مستوى الاعتمادات المفتوحة برسم مشروع قانون المالية مع تخصيص غلاف مالي يبلغ 2 مليار درهم للتدابير المواكبة تهدف لدعم قطاع النقل و التحكم في سعر الغازوال عبر آليات تغطية المخاطر.